

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد-19- المؤسسة العربية
لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجا- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد-19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجا-

The role of the export credit insurance in promoting the foreign trade of Arab
countries and its prospects in light of the Covid 19 crisis

ط.د. مليكة بلفتحي^{*1} د. عبد الحفيظ مسكين²

1- جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل (الجزائر)، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية

المستدامة، malika.belfethi@univ-jijel.dz

2- جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل (الجزائر)، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية

المستدامة، AH.MESKINE@UNIV-JIJEL.DZ

تاريخ الاستلام: 2020/09/21 تاريخ القبول: 2022/06/12

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز آلية تأمين قرض الصادرات، ومدى فعاليتها في تنمية التجارة الخارجية للدول العربية، ودعم المصدرين وتوفير التغطية التأمينية الكافية للحماية من المخاطر التجارية وغير التجارية، والتطرق لدور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في توفير التغطية التأمينية للمصدرين، ومختلف الإجراءات التأمينية للصادرات للحد من انعكاسات أزمة كوفيد-19.

توصلت الدراسة للنتائج التالية: يساهم تأمين قروض الصادرات في دعم التجارة الخارجية للدول العربية، والإجراءات التأمينية لقروض الصادرات غير كافية على المدى البعيد لمواجهة الأزمة، هناك قصور في عقود التأمين المتعلقة بالأزمات الفجائية.

الكلمات المفتاحية: تأمين قروض الصادرات-التجارة الخارجية-الصادرات-أزمة كوفيد-19.

* المؤلف المرسل: مليكة بلفتحي

Abstract:

This study aimed to highlight the mechanism of securing the export loan, and the extent of its effectiveness in developing the foreign trade of Arab countries, and to address the insurance coverage measures for export loans in order to stimulate foreign trade In light of the spread of the Covid-19 crisis; The study reached a number of results, the most important of which are: The export credit insurance mechanism contributes to stimulating exports and trade exchanges, and this enhances the growth of foreign trade for Arab countries. The insurance procedures for export loans are insufficient in the long run, and the crisis revealed the importance of the electronic approach to insurance coverage. The study concluded several proposals, the most important of which are: Creating a crisis management insurance fund for export credit insurance agencies. Adapting insurance contracts with this type of crisis and issuing their own insurance documents, keeping pace with electronic development and adapting insurance operations in line with its requirements.

Keywords: Export credit insurance; foreign trade; Exports; Covid Crisis-19.

مقدمة:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في تنمية اقتصاديات الدول، غير أنها تواجه عوائق ومخاطر تصعب من عملية تنميتها، حيث يواجه المصدرين العديد من المخاطر التجارية وغير التجارية التي تعرقها، لذلك تم تفعيل آلية تأمين قرض الصادرات بهدف توفير التغطية الحمائية من تلك المخاطر، وتحرص على تطبيقها هيئات تأمين قروض الصادرات؛

لقد واجه العالم مؤخراً تفشي جائحة كوفيد-19 أدت إلى تراجع التجارة الخارجية، لذلك قامت هيئات تأمين قروض الصادرات بتكييف آلية تأمين قروض الصادرات من خلال جملة من الإجراءات بهدف الحد من تداعيات هذه الأزمة.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة عمليات تأمين قرض الصادرات للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية؟ ومن هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية: ما مدى تطور ونمو

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد-19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

أنشطة العمليات التأمينية المقدمة من طرف المؤسسة التي تساهم في تنشيط التجارة الخارجية؟ إلى أي مدى تزايدت التجارة الخارجية في ظل استخدام العمليات التأمينية للدول العربية المصدرة والمستوردة؟ هل عمليات تأمين قرض الصادرات للمؤسسة كافية للحد من تداعيات أزمة كوفيد-19 على التجارة الخارجية للدول العربية؟

من أجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية نعتمد على الفرضيات التالية:

✓ هناك تطور وتوسع في العمليات التأمينية المقدمة من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ويبرز ذلك من خلال نمو العمليات المؤمن عليها من طرف المؤسسة للدول العربية المصدرة والمستوردة وزيادة في العقود السارية والالتزامات الخاصة بالتغطية من المخاطر التجارية وغير التجارية؛

✓ تطور وتوسع التجارة الخارجية في المنطقة العربية في ظل تزايد الأنشطة الخاصة بالتغطيات التأمينية من المخاطر التجارية وغير التجارية؛

✓ تعتبر عمليات تأمين قرض الصادرات فعالة في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد-19 على التجارة الخارجية للدول العربية.

ولالإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية؛ هي:

✓ واقع تطبيق قرض الصادرات في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات؛

✓ التجارة الخارجية للدول العربية؛

✓ أفاق تأمين قرض الصادرات في ظل تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19.

المحور الأول: واقع تطبيق قرض الصادرات في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد- 19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

سوف نستعرض في هذا المحور العمليات التأمينية الخاصة بقرض الصادرات التي تقوم بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والتي تؤثر على التجارة الخارجية للدول العربية من خلال التطرق لمدى تطور عمليات التأمين في المنطقة العربية، والتوزيع القطاعي للسلع والخدمات المؤمنة ومختلف العقود والالتزامات التي قامت بها المؤسسة.

أولاً: تعريف تأمين قرض الصادرات

لقد وردت عدة تعاريف لتأمين قروض الصادرات؛ وفيما يلي البعض منها:
يعرفه Ketzner بأنه: "منتج تأميني يضمن الجهة التي تقوم بمنح القرض ضد خسائر عدم الدفع للديون." (Ketzner, 2007, p. 10) فبوليصة التأمين على القرض تعتبر بمثابة ضمان لتسديد الحسابات المدينة المشكوك في تحصيلها سواء عن طريق المدين أو شركة التأمين ضمن شروط الوثيقة. (Ketzner, 2007, p. 10)
كما عرفه Jean Bastin بأنه: "أذات تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لهيئة التأمين أو الضمان (قد تكون هيئة حكومية أو خاصة أو مختلطة) من تغطية مخاطر عدم تسديد الديون الناتجة عن الأشخاص العاجزين." (Bastin, 1978, p. 9) ، واعتبره أحد وسائل التمويل المصرفي لائتمان التصدير من خلال إصدار وثيقة التأمين أثناء التصدير، تقدم الحماية ضد الأخطار التجارية وغير التجارية، وهو جزء مكمل لعملية تمويل الصادرات.

أما Peter M. Jones فقد عرف تأمين قروض الصادرات بأنه: "أحد منتجات التأمين وإدارة المخاطر التي تغطي مخاطر السداد الناتجة عن تسليم البضائع أو الخدمات، ويغطي عادة مجموعة من المشتريين ويدفع نسبة متفق عليها من فاتورة أو مستحقات لا تزال غير مدفوعة نتيجة للتقصير المطول أو عدم الملاءمة أو الإفلاس، ويتم شراء تأمين قروض التصدير من قبل الشركات التجارية لضمان حساباتها المدينة من الخسارة

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد-19 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً - ط.د. بلفتجي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

بسبب عدم سدادها من قبل المستوردين ويمكن توسيعها لتغطية الخسائر الناتجة عن المخاطر السياسية مثل عدم إمكانية تحويل العملات، الحرب والاضطرابات المدنية، المصادرة ونزع الملكية والتأمين" (Peter, 2010, p. 3)

من خلال ما تقدم يمكن تعريف تأمين قروض الصادرات بأنه آلية لتأمين المصدرين من المخاطر التجارية وغير التجارية، بموجب عقد يكون بين المصدر وهيئة تأمين الصادرات ينتج عنه بوليصة التأمين مقابل أقساط تدفع في آجال محددة،

ثانياً: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

يتم تقديم خدمات تأمين قرض الصادرات من طرف مؤسسات خاصة بتأمين الصادرات ونظراً لأهميتها ودورها الفعال في التغطية من المخاطر التجارية والسياسية، وتفعيل التجارة الخارجية تم تأسيس مؤسسة عربية تساعد على تنشيط العمليات التجارية بين الدول العربية وأطلق عليها اسم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، هي ذات كيان قانوني مستقل تأسست سنة 1974، وانطلقت أعمالها مع بداية شهر افريل من سنة 1975 وتضم المؤسسة كافة الدول العربية. وعدداً من الهيئات العربية الدولية (صندوق النقد العربي، الصندوق العربية للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي سنة 2004)، بهدف توفير خدمات الضمان من المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية، ودعم التجارة العربية المحلية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمبيعات المحلية، بالإضافة إلى المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة، التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة، وتنمية الكوادر

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد-19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

العربية في هذا المجال؛ ومن أجل تحقيق ذلك فهي تقوم بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وتحصيل ديون الغير، وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة للدول العربية التي تملك حصص فيها، وتأسيس شركات المعلومات والإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لمصلحة حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة؛ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014، صفحة 2)

تقدم المؤسسة خدمات ضمان ائتمان الصادرات التالية: (بلعز، 2012، صفحة 8) التغطية التأمينية للمنتجات والخدمات العربية المصدرة، وقد تمس المنتجات غير العربية في حال كانت هذه المنتجات بمثابة مدخلات أساسية للصناعة العربية وذلك من خلال تأمين المصدرين العرب؛

تأمين المؤسسات العربية المالية أو غير العربية التي تمول الصادرات العربية؛ إن الهدف الرئيسي لهذه المؤسسة هو تنشيط التجارة الخارجية للدول العربية، من خلال توفير تغطية حائية في المنطقة العربية من خطر عدم السداد، وهذا يحفز على زيادة المبادلات التجارية فيما بينها، وفيما يلي سوف نستعرض مختلف العمليات التأمينية من المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد تعرقل التجارة العربية.

ثالثاً: عمليات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

1. العمليات المؤمن عليها من طرف المؤسسة:

لقد شهدت عمليات تأمين ائتمان الصادرات تباين خلال السنوات الأخيرة، ففي سنة 2008 بلغت قيمة العمليات المؤمن عليها 626.4 مليون دولار، أي بنسبة 61.43% من إجمالي عمليات التأمين المقدرة بـ 1019.7 مليون دولار، ثم انخفضت سنة 2009 لتصل إلى 589.6 مليون دولار أي بنسبة 84.12%، ثم بدأت بالارتفاع تدريجياً حيث بلغت

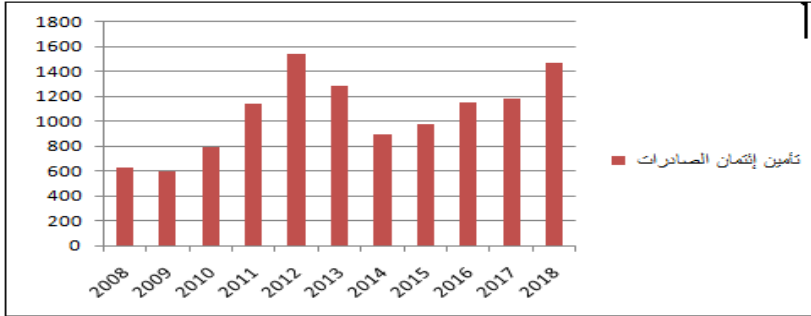
دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وأفاقه في ظل أزمة كوفيد- 19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

سنة 2010 قيمة 768.1 مليون دولار، واصلت ارتفاعها سنة 2011 لتبلغ قيمتها 1138.6 مليون دولار بنسبة 79.02% من إجمالي العمليات، وفي سنة 2012 حققت أعلى قيمة لها مقدرة ب 1528.1 مليون دولار بنسبة 88.72% من إجمالي عمليات التأمين والمقدرة ب 1723.4 مليون دولار، ومع بداية 2013 بدأت بالانخفاض حيث بلغت 1276.9 مليون دولار من إجمالي قدره 1510.1 مليون دولار، واصلت انخفاضها سنة 2014 لتصل إلى 889 مليون دولار بنسبة 81.73% من إجمالي قدره 1087.6 مليون دولار، ثم بدأت العمليات بالارتفاع مجدداً حيث قدرت ب 970.4 مليون دولار سنة 2015، واصلت الارتفاع حيث بلغت سنة 2016 قيمة 1145.6 مليون دولار، و 1177 مليون دولار سنة 2017 بنسبة 83.85% من إجمالي قدره 1403.6 مليون دولار، وفي سنة 2018 بلغت قيمة عمليات تأمين ائتمان الصادرات 1466.5 مليون دولار محققة بذلك نسبة 89.32% من إجمالي العمليات المقدرة ب 1641.7 مليون دولار.

إن الانخفاض الذي سجلته العمليات التأمينية مع بداية سنة 2008 يعود إلى بداية تطبيق عمليات تأمين الصادرات في المؤسسة لذلك شهدت في البداية انخفاض لكن سرعان ما ارتفعت عمليات التأمين، ومع بداية 2013 إلى مطلع سنة 2016 سجلت تراجعاً قد يعود ذلك إلى تأثير المعاملات التجارية وانخفاضها بسبب انخفاض أسعار النفط والقيود الحمائية المفروضة في الدول العربية، حيث سجلت التجارة العربية على أثر ذلك نمو سلبى سنوي ما بين سنة 2014 إلى غاية 2016 بنسبة 3.1%.

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد-19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

الشكل رقم 01: تطور حجم عمليات تأمين ائتمان الصادرات من سنة 2008 إلى 2018

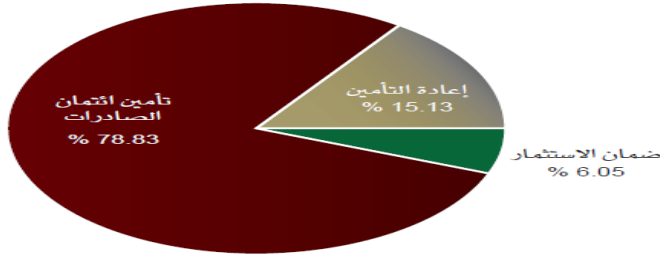


المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، صناعة الضمان في المنطقة والعالم وتوقعات 2019، الكويت، 2019، ص 27.

أما خلال سنة 2019 بلغت عمليات تأمين ائتمان الصادرات نسبة 78.83% من إجمالي عمليات التأمين التي تقوم بها المؤسسة محتملة بذلك الصدارة، حيث قدرت قيمتها 1445.6 مليار دولار من إجمالي عمليات التأمين البالغة 1833.9 مليار دولار، ثم تليها عمليات إعادة التأمين بنسبة 15.13% أي بقيمة 277.4 مليار دولار، ثم عمليات ضمان الاستثمار بنسبة 6.05% أي بقيمة 110.9 مليار دولار، وهذا ما يبينه الشكل رقم (03). إن نمو عمليات تأمين الصادرات خلال السنوات الأخيرة، يعود إلى الجهود المبذولة من طرف المؤسسة من أجل توسيع عمليات التأمين لتشمل جميع الأخطار التي قد تعرقل عمليات التصدير، وسعها الدائم إلى استقطاب أكبر عدد من المصدرين بهدف تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، خاصة وأن أغلب صادرات الدول العربية تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات. لذلك نجد التجارة الخارجية العربية تتأثر بشكل كبير بانخفاض أسعار المحروقات.

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد- 19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

شكل رقم 02: العمليات المؤمن عليها من طرف المؤسسة خلال سنة 2019



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 2019، الكويت، 2019، ص. 08.

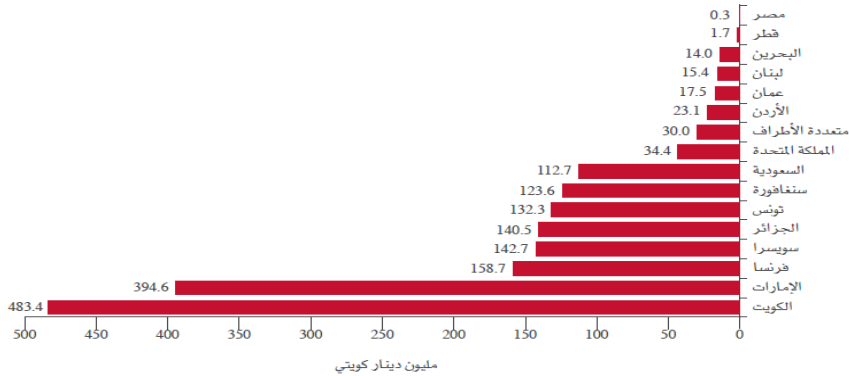
2. الدول المستفيدة من عمليات التأمين التي تقدمها المؤسسة

حسب الشكل رقم (03) يتضح لنا استفادة 16 دولة عربية وغير عربية من العمليات المؤمن عليها، سواء مصدريين أو مستثمرين أو مؤسسات مالية؛ وهي على التوالي:

أكبر مستفيد من العمليات التأمينية الخاصة بالمؤسسة هي دولة الكويت حيث بلغت قيمة العمليات المؤمن عليها 483.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 26.36% من إجمالي العمليات التأمينية، تليها الإمارات العربية المتحدة بـ 394.6 مليون دينار كويتي أي بنسبة 21.51%، ثم فرنسا بقيمة 142.7 مليون دينار كويتي، تليها دولة سويسرا بـ 142.7 مليون دينار كويتي، وبعدها دولة الجزائر حيث استفادت بقيمة 140.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 7.66%، تليها تونس بقيمة 132.3 مليون دينار كويتي، ثم تأتي سنغافورة بقيمة 123.6 مليار دينار كويتي، وبعدها السعودية بـ 112.7 مليار دينار كويتي، ثم المملكة المتحدة بـ 34.4 مليون دينار كويتي أي بنسبة 2.37%، وجهات متعددة الأطراف بقيمة 30 مليون دينار كويتي، والأردن بقيمة 23.1 مليار دينار كويتي أي بنسبة 1.26%، ثم عمان بقيمة 17.5 مليون دينار كويتي أي بنسبة 0.96%، وبعدها لبنان بقيمة 15.4 مليون دينار كويتي، ثم البحرين بـ 14 مليون دينار كويتي، ثم قطر بقيمة 1.7 مليون دينار كويتي أي بنسبة 0.09%، وأخيراً مصر بقيمة 0.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 0.02% من إجمالي عمليات التأمين.

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وأفاقه في ظل أزمة كوفيد-19 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً - ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

شكل رقم 03: قيمة العمليات المؤمن عليها حسب المستفيدين خلال سنة 2019



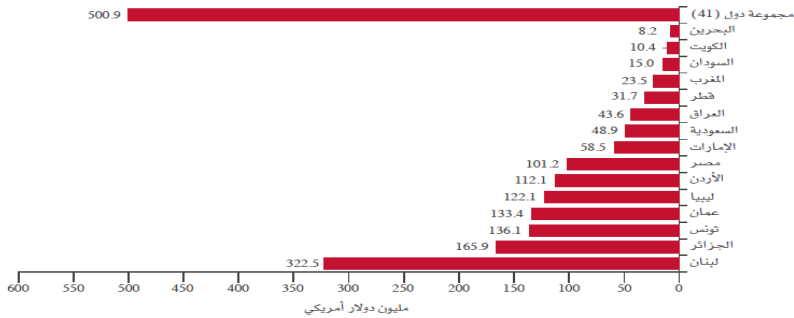
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 2019، الكويت، 2019، ص. 09.

3. قيمة العمليات المؤمن عليها حسب الدول المضيفة/ المستوردة

حسب الشكل رقم (04) يتضح لنا أن الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 15 دولة عربية خلال سنة 2019 حيث احتلت دولة لبنان المرتبة الأولى بقيمة 322.5 مليون دولار أي بنسبة 17.59%، وفي المرتبة الثانية جاءت الدولة الجزائرية بقيمة 165.9 مليون دولار أي ما نسبته 9.4%، وفي المرتبة الثالثة تونس بقيمة 136.1 مليون دولار أي بنسبة 7.42%، تليها عمان بقيمة 133.4 مليون دولار بنسبة 7.27%، ثم ليبيا بـ 122.1 مليون دولار بنسبة 6.66%، وبعدها الأردن بـ 112.1 مليون دولار، ثم تأتي مصر بقيمة 101.2 مليون دولار، والإمارات العربية المتحدة بـ 58.5 مليون دولار أي بنسبة 3.19%، السعودية بـ 48.9 مليون دولار، والعراق بقيمة 43.6 مليون دولار، قطر بقيمة 31.7 مليون دولار، المغرب بـ 23.5 مليون دولار، السودان بقيمة 15 مليون دولار، ثم الكويت بقيمة 10.4 مليون دولار أي بنسبة 0.75%، وأخيراً البحرين بقيمة 8.2 مليون دولار أي بنسبة 0.45%، أما باقي العمليات التأمينية فكانت موزعة على 41 دولة غير عربية بقيمة 500.9 مليون دولار أي بنسبة 27.31%.

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وأفاقه في ظل أزمة كوفيد-19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

شكل رقم 04: قيمة العمليات المؤمن عليها حسب الدول المضيفة/ المستوردة خلال سنة 2019

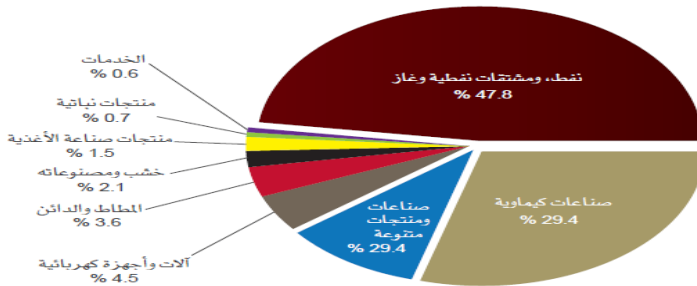


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 2019، الكويت، 2019، ص 10.

4. التوزيع القطاعي لعمليات التأمين

حسب الشكل رقم (05) يتضح لنا استحواذ قطاع النفط ومشتقاته والغاز لأكبر حصة تأمينية قدرت نسبتها 47.8%، ثم قطاع الصناعات الكيماوية بنسبة 29.4%، يليها قطاع الصناعات والمنتجات المتنوعة بنسبة 9.8%، ثم الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة 4.5%، ثم قطاع المطاط والدائن بنسبة 3.6%، يليها قطاع الخشب ومصنوعاته بنسبة 2.1%، ثم المنتجات النباتية بنسبة 0.7% وأخيرا قطاع الخدمات بنسبة 0.6%.

شكل رقم 05: عقود تأمين ائتمان الصادرات حسب نوع السلع خلال سنة 2019



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 2019، الكويت، 2019، ص 10.

5. العقود السارية والالتزامات

حسب التقرير السنوي للمؤسسة فتتمثل العقود السارية والالتزامات فيما يلي:
(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 11)

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد- 19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

بلغت القيمة الإجمالية لعقود التأمين 1413 مليون دولار في 2019/12/31، حيث سجلت تراجعاً نسبته 6.55% عن قيمة العقود خلال سنة 2018، وتنقسم هذه القيمة بين عقود تأمين ائتمان الصادرات بنسبة 83.35%، وعقود ضمان الاستثمار بنسبة 16.65%؛

بلغ إجمالي الالتزامات القائمة قيمة 467.80 مليون دولار في 2019/12/31؛ أما التعويضات المدفوعة فقد قامت المؤسسة بدفع 3 تعويضات بقيمة 250.090 مليون دولار ناتج عن خطر تجاري، أما الاسترداد فلم تسترد المؤسسة أي مبلغ خلال سنة 2019.

المحور الثاني: التجارة الخارجية للدول العربية

بعد استعراض مختلف العمليات التأمينية المقدمة من طرف المؤسسة سواء الدول العربية المصدرة أو المستوردة، والتوزيع القطاعي لعمليات تأمين الخدمات والسلع الموجهة للتجارة الخارجية، ومختلف العقود والالتزامات الخاصة بتأمين المعاملات التجارية بالمنطقة العربية، نجد تطور ملحوظ في مختلف عمليات التأمين سعياً من المؤسسة توسيع المبادلات التجارية في المنطقة العربية، لذلك سوف نتطرق في هذا المحور إلى تطور التجارة الخارجية العربية في ظل توسع وتطور تطبيق تأمين قرض الصادرات السابق ذكره في المحور الأول.

أولاً: تطور التجارة العربية للسلع والخدمات:

من خلال الشكل رقم (06) أدناه يتضح لنا أن التجارة الخارجية شهدت نمواً ملحوظاً منذ سنة 2000 إلى غاية 2014 حيث حققت أعلى قيمة لها قدرت بـ 2519 مليار دولار، موزعة بين 1379 مليار دولار خاصة بالصادرات و1140 مليار دولار خاصة بالواردات، غير أنها تراجعت سنة 2015 حيث بلغت قيمتها 2075 مليار دولار، وفي سنة 2016 انخفضت لتصل قيمتها 1933 مليار دولار، منها 1000 دولار خاصة بالواردات

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد-19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

العربية حيث تراجعت بمتوسط سنوي بلغ 4.3%، و933 مليار دولار متعلقة بالصادرات حيث تراجعت بمتوسط سنوي بلغ 12.2%، ويرجع هذا الانخفاض إلى تأثير التجارة الخارجية بأسعار النفط، وتراجع التجارة العالمية حيث حققت نمو سلمي سنوي مابين سنة 2014 إلى غاية 2016 بنسبة 3.1%؛

في سنة 2016 استحوذت 10 دول عربية على نسبة 92% من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية؛ وهي على التوالي: الإمارات، السعودية، قطر، العراق، الكويت، مصر، الجزائر، المغرب، سلطنة عمان ولبنان؛ أما أكثر الدول العربية تصديراً للسلع والخدمات فقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى بقيمة 331.2 مليار دولار، تليها السعودية ب198 مليار دولار، ثم قطر ب75.9 مليار دولار؛ أما أكثر الدول المستوردة فقد حلت الإمارات ب297 مليار دولار، ثم السعودية بقيمة 195 مليار دولار، ثم تليها مصر. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017، الصفحات 10-12)

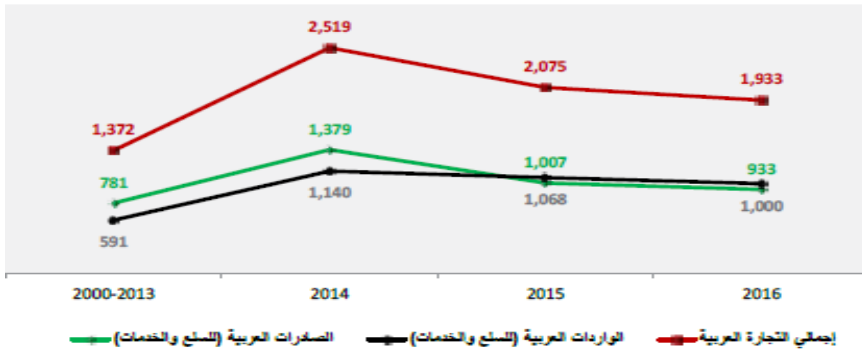
أما سنة 2017 فقد شهدت التجارة نمو بنسبة 8.4% مقارنة بسنة 2016 حيث بلغت 2092 مليار دولار، كما تزايدت قيمة التجارة السلعية لتصل إلى 1740.5 مليار دولار منها 926.4 مليار دولار خاصة بالصادرات، و814.1 مليار دولار خاصة بالواردات السلعية؛ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، الصفحات 8-9)

في سنة 2018 سجلت تجارة السلع والخدمات في الدول العربية نموا بنسبة 10.5%، حيث بلغت قيمتها 2384 مليار دولار، وحققت التجارة السلعية قيمة 1928.6 مليار دولار مسجلة بذلك نسبة نمو فاقت 11.5%، وهي تمثل 4.9% من إجمالي التجارة السلعية في العالم، حيث قدرت نسبة الصادرات السلعية 5.6% من صادرات العالم، وواردات بنسبة 4.2% من الواردات السلعية للعالم. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، الصفحات 11-12)

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد-19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

خلال سنة 2019 قدرت قيمة الصادرات العربية بـ 18.9 مليار دولار؛ حيث سجلت تراجع بنسبة 3% بسبب التوترات التجارية والسياسة وانخفاض معدل النمو والقيود الحمائية المفروضة، أما الواردات فقد قدرت بـ 750 مليار دولار. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 5)

شكل رقم 06: تطور حجم التجارة العربية للسلع والخدمات بالمليار دولار.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية الخارجية مؤشرات الأداء والتطور، الكويت، 2017، ص 11.

ثانياً: التوزيع القطاعي للصادرات

خلال سنة 2015 تصدرت منتجات الوقود والتعدين قائمة الصادرات للدول العربية بنسبة 63.1%، تليها المنتجات المصنعة بنسبة 32.3%، ثم المنتجات الزراعية بنسبة 4.6%. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017، صفحة 16)

أما سنة 2016 تصدرت السلع الأولية قائمة الصادرات العربية بحصة 71.3%، بالأخص الوقود الذي قدرت نسبته 53.7%، أما السلع المصنعة فقد قدرت نسبته 27.8%. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، صفحة 7)

في سنة 2017 بلغت نسبة السلع الأولية خاصة الوقود نسبة 57.6% من مجمل الصادرات السلعية العربية، أما صادرات السلع الصناعية فقد سجلت تراجع خلال هذه

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد- 19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

السنة حيث قدرت نسبتها 23.8%، وهي مشكلة من صناعة اللؤلؤ والأحجار النفيسة 6.6%، تليها صادرات الأغذية بنسبة 4.5%، ثم الخامات والمعادن بنسبة 4.2%، وأخيراً صادرات المواد الخام الزراعية بنسبة 0.3% من مجمل الصادرات السلعية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 9)

خلال سنة 2018 تراجعت الصادرات الزراعية من مجمل الصادرات السلعية بنسبة 3%، وتراجع طفيف لصادرات الموارد الطبيعية من 64% إلى 62% من مجمل الصادرات العربية السلعية، أما السلع المصنعة فقد ارتفعت نسبتها بشكل طفيف خلال هذه السنة حيث قدرت نسبتها بـ 35% من إجمالي الصادرات السلعية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 13)

ثالثاً: التوزيع القطاعي للواردات

خلال سنة 2015 تصدرت المنتجات المصنعة بنسبة 75.9% من إجمالي الواردات، تليها المنتجات الزراعية بنسبة 14.7%، ثم منتجات الوقود والتعدين بنسبة 9.4%. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017، صفحة 16)

أما سنة 2016 حققت السلع المصنعة المرتبة الأولى في قائمة الواردات العربية بنسبة 68.4% من إجمالي الواردات، وهي تتمثل في الواردات التي تتطلب المهارة والكفاءة العالية والتكنولوجيا المتطورة، بالإضافة إلى المواد الغذائية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، صفحة 7)

في سنة 2017 تصدرت السلع المصنعة الواردات العربية بنسبة 69% من إجمالي الواردات العربية، تليها واردات الأغذية بنسبة 14.2%، ثم الوقود بنسبة 6.8%، واللؤلؤ والأحجار النفيسة على 5.8%، والخامات والمعادن على 3.2%، والمواد الخام الزراعية على 0.9% من مجمل واردات الدول العربية السلعية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 9)

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد-19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

في سنة 2018 بلغت نسبة واردات السلع المصنعة نسبة 75%، أما واردات السلع الزراعية قدرت بـ 12%، ثم الواردات الطبيعية التي حققت تزايداً من 10% إلى 13% خلال نفس الفترة. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 13)

رابعاً: التجارة البينية للدول العربية

خلال سنة 2015 قدرت حجم التجارة البينية 146.6 مليار دولار، فيما يتعلق واردات التجارة البينية تصدرت سلطنة عمان الدول العربية بنسبة 20.1%، تليها الإمارات بنسبة 13.1%، ثم العراق بنسبة 12.9%، والسعودية بنسبة 12.2%، تليها باقي الدول العربية بنسبة 41.9%؛ أما صادرات التجارة البينية فقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى بنسبة 46%، ثم السعودية بنسبة 19%، ثم سلطنة عمان بنسبة 6% (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017، صفحة 23)

أما سنة 2016 فقد بلغت قيمة التجارة العربية البينية في المتوسط بالنسبة للصادرات 120.7 مليار دولار، و 95.4 مليار دولار خاصة بالواردات، حيث تساهم دول الخليج بنسبة 66% من مجمل التجارة العربية البينية بقيمة 69.2 مليار دولار خاصة بالصادرات، و 73.7 مليار دولار خاصة بالواردات. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، صفحة 7)

في سنة 2017 حققت دول مجلس التعاون الخليجي أكبر حصة للتجارة البينية بلغت قيمتها 195.6 مليار دولار، منها 122.3 مليار دولار خاصة بالصادرات، و 73.3 مليار دولار خاصة بالواردات. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 9)

خلال سنة 2018 بلغت حصة مجلس التعاون الخليجي ما نسبته 50.8% من مجمل التجارة العربية البينية أي ما قيمته 149.5 مليار دولار، منها 84.3% صادرات للدول

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد- 19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

العربية، و65.2 مليار دولار واردات من الدول العربية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 13)

من خلال ما سبق يتضح لنا أن تطور وتوسع المبادلات التجارية للمنطقة العربية كان بالموازاة مع تطور عمليات التأمين المقدمة من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وهذا يبرز الدور الفعال لآلية تأمين قرض الصادرات من المخاطر التجارية وغير التجارية على التجارة العربية.

المحور الثالث: أفاق تأمين قرض الصادرات في ظل تداعيات تفشي جائحة كوفيد19
بعد أن تطرقنا لتطور العمليات التأمينية لقرض الصادرات من المخاطر وانعكاسها على توسيع المبادلات التجارية العربية نركز في هذا المحور على مدى فعالية هذه التغطية التأمينية في ظل المخاطر التي نتجت عن أزمة كوفيد- 19، حيث سوف نستعرض أثر الأزمة على اقتصاد الدول العربية بشكل عام وعلى التجارة العربية بشكل خاص، وأهم الإجراءات التأمينية المتخذة في ظل هذه الأزمة.

أولاً: تداعيات أزمة كوفيد-19 على اقتصاديات الدول العربية

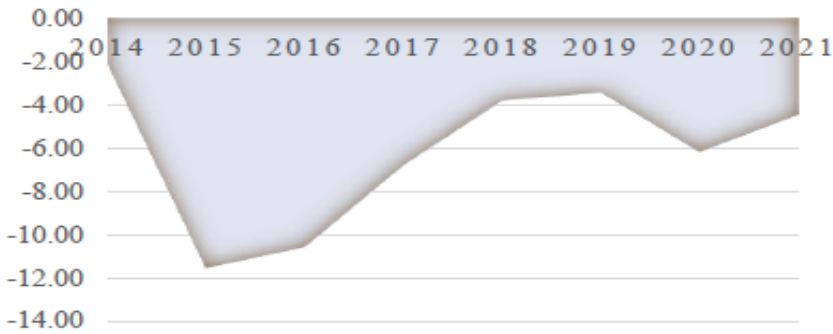
لقد كان لانتشار أزمة كوفيد-19 أثر على معدل الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في الدول العربية؛ حيث قدرت معدلات النمو المتوقعة بعد الأزمة كالتالي: (namaazone, 2020)

السعودية ينخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 0.7% بدل 2%، قطر 0.4% بدل 2.6%، الإمارات 0.6% بدل 1.9%، عمان 0.2% بدل 2.5%، مصر 2.7% بدل 5.4%، العراق 0.3% بدل 3.2%، الكويت 0.8% بدل 2.8%، البحرين 0.7% بدل 2%، المغرب 1.1% بدل 3.2%، الجزائر 1.5% بدل 1.6%، الأردن 0.6% بدل 2.3%، السودان 1.5% بدل 0.8%، تونس 0.5% بدل 2.5%، لبنان 13.3% بدل 5.2%. وهذا الانخفاض مرتبط بشكل كبير بتراجع أسعار النفط.

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد-19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

بالنسبة لقطاع المالية العامة من المتوقع أن يواجه تحدي كبير بسبب الأزمة نظراً لزيادة الإنفاق الحكومي، والانخفاض المفاجئ لأسعار النفط التي بلغت 38 دولار للبرميل، أدى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية خاصة الدول المصدرة للنفط، وهذا يعتبر تحدي كبير للدول العربية من أجل تحقيق الموازنة العامة؛ (صندوق النقد العربي، 2020، الصفحات 22-23) ومن المتوقع عجز الموازنة العربية المجمعة إلى الناتج المحلي الإجمالي تأثراً بالأزمة؛ وهذا ما يبينه الشكل التالي:

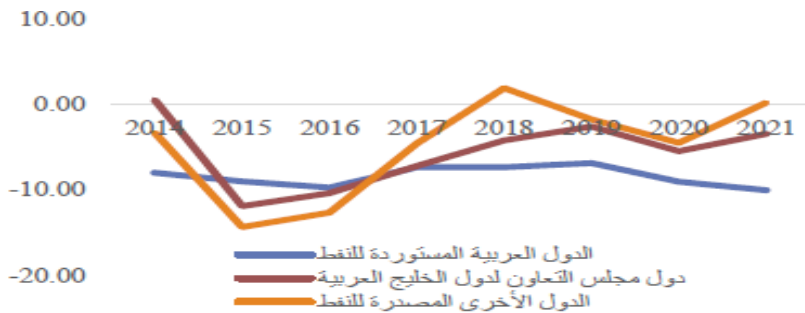
شكل رقم 07: رصيد الموازنة العامة للدول العربية للناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 70.

إن زيادة العجز في الموازنة العربية يؤدي إلى زيادة العجز في المالية العامة للدول العربية خلال سنة 2020 وهذا ما يوضحه الشكل رقم (08).

شكل رقم 08: رصيد الموازنة العامة للناتج (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 70.

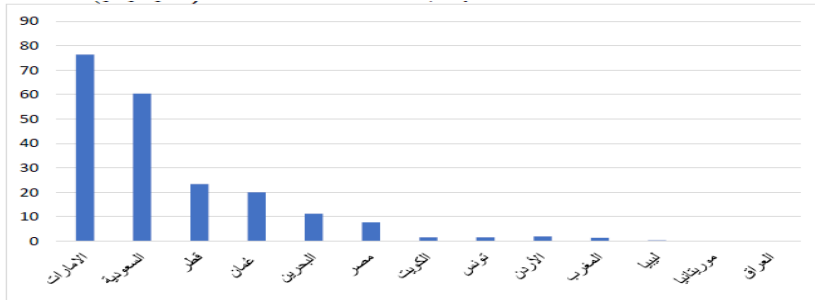
دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وأفاقه في ظل أزمة كوفيد-19 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

أما فيما يخص قطاع الدين العام فقد لجأت العديد من الدول العربية إلى الاستدانة بهدف مواجهة الأزمة، وبالرغم من التدابير التي قامت بها البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية؛ غير أن هذه الأزمة تعتبر عبئاً إضافي على حجم الدين العام للدول العربية، وهذا يساهم في زيادة إجمالي الدين العام نسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة. (صندوق النقد العربي، 2020، الصفحات 23-24)

فيما يخص القطاع النقدي والمصرفي فقد تأثر كذلك بأزمة كوفيد-19، ومن أجل مواجهة هذه الأزمة لجأت العديد من الدول إلى استخدام أدوات السياسة النقدية بما فيها الدول العربية، حيث لجأت إلى خفض أسعار الفائدة، واستخدمت سياسة تحفيزية، وتقديم مزايا للبنوك التجارية من أجل دعم سيولتها وتخفيف أثار الأزمة على عملائها (صندوق النقد العربي، 2020، الصفحات 24-25)، كما قامت بوقف تحصيل القطاع المصرفي لأقساط وفوائد القروض لتخفيف أثر الأزمة مع المراقبة الدقيقة للمخاطر المالية لضمان الاستقرار المالي. (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 36) وتمثل السياسات التحفيزية المتبناة في توفير السيولة ودعم القروض الممنوحة والقطاع الخاص، فالسعودية قامت بتبني حزمة تحفيزية مقدرة 34.4 مليار دولار، أما الإمارات فتبنت حزمة تحفيزية قدرها 76 مليار دولار، أما قطر فقدرت سياستها التحفيزية بـ 23.4 مليار دولار، كذلك البحرين بقيمة 560 مليون دينار بحريني، أما المغرب فقد قامت بتخصيص 10 مليار درهم لدعم القطاعات المتضررة بالأزمة؛ والشكل أدناه يوضح ذلك بالتفصيل.

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد-19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

شكل رقم 09: حجم الحزم التحفيزية المنتهجة لمواجهة أزمة كوفيد-19 (مليار دولار)



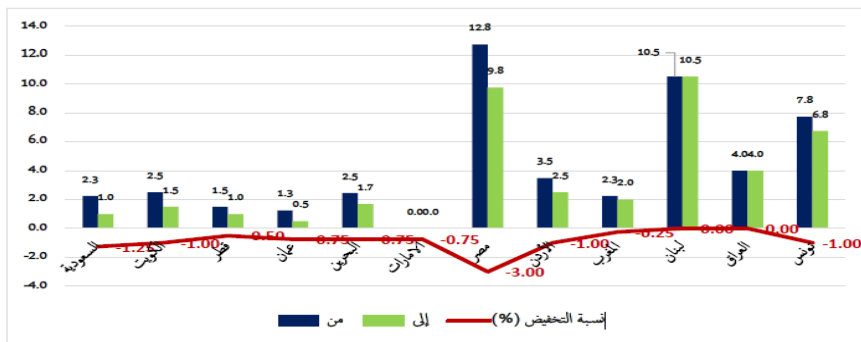
المصدر: صندوق النقد العربي، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 32.

أما تخفيضات أسعار الفائدة للدول العربية فكانت نسبها كالتالي:

السعودية خفضت سعر الفائدة بنسبة 1.2%، الكويت بنسبة 1%، قطر بنسبة 0.5%، عمان 0.75%، بنسبة 0.75%، البحرين بنسبة 0.75%، الإمارات بنسبة 0.75%، مصر بنسبة 0.25%، الأردن بنسبة 1%، المغرب بنسبة 0.25%، أما كل من لبنان والعراق لم تسجلا تخفيض في أسعار الفائدة، أما تونس فقامت بتخفيض نسبته 1%؛ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 10: تعديلات أسعار الفائدة الرئيسية من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي

في مارس 2020 (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 34.

ثانياً: تداعيات أزمة كوفيد-19 على تجارة الدول العربية

لقد تأثر ميزان المدفوعات بتداعيات أزمة كوفيد-19، فحسب صندوق النقد العربي من المحتمل أن يتحول فائض ميزان المدفوعات المسجل سنة 2019 والمقدر بنسبة 1.6% إلى عجز بنسبة 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020، ليعود إلى النمو سنة 2021 بنسبة 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي، أما الميزان التجاري وفي ظل الظروف السابقة الذكر من المتوقع كذلك أن ينخفض من قيمة 214.7 مليار دولار المسجلة سنة 2019 إلى 174.6 مليار دولار سنة 2020، ليعود للارتفاع بحلول السنة القادمة لتبلغ قيمته 265.2 مليار دولار؛ أما ميزان المعاملات الجارية فمن المحتمل تراجع قيمته من 42 مليار دولار سنة 2019 إلى عجز بـ 17.1 مليار دولار سنة 2020، ليعود للارتفاع سنة 2021 بقيمة مقدرة بـ 76.1 مليار دولار. (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 71)

خلال سنة 2019 بلغت صادرات الدول العربية 1 تريليون دولار، وبلغت الواردات 838 مليار دولار، حيث تتعامل غالبية الدول العربية مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لداعيات فيروس كوفيد-19 تأثرت صادرات الدول العربية حيث انخفضت سنة 2020 بحوالي 88 مليار دولار، منها تراجع 74 مليار دولار خاصة بالمبادلات التجارية مع دول العالم، وتراجع بقيمة 14 مليار دولار خاص بالتجارة البينية؛ وهذا ما يوضحه الشكل رقم (11).

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وأفاقه في ظل أزمة كوفيد-19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

شكل رقم 11: تأثير انتشار كوفيد-19 على الصادرات العربية (مليار دولار)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية السمات والاتجاهات، الكويت، 2020، ص 9.

أما واردات السلع في الدول العربية فمن المحتمل أن تتراجع بحوالي 111 مليار دولار، منها تراجع الواردات غير النفطية بقيمة 89 مليار دولار، أما واردات الدول العربية من باقي دول العالم من المحتمل تراجعها بقيمة 86 مليار دولار، منها تراجع الواردات غير النفطية بقيمة 72 مليار دولار، أما الواردات العربية البينية فيسجل تراجع بقيمة 26 مليار دولار لدول العالم، منها تراجع بقيمة 17 مليار دولار للدول غير النفطية؛ والشكل رقم (12) يوضح ذلك.

شكل رقم 12: تأثير انتشار كوفيد-19 على الواردات العربية (مليار دولار)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية السمات والاتجاهات، الكويت، 2020.

ثالثاً: إجراءات هيئات تأمين قروض الصادرات للحد من تداعيات أزمة كوفيد-19

في ظل تداعيات أزمة كوفيد-19 التي تطرقنا لها سابقاً، وما نتج عنها من مخاطر تهدد العمليات التصديرية وزيادة التوترات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما من الدول التي تتعامل معهما الدول العربية خاصة خلال الفترة الأخيرة حيث ارتفعت الصادرات إليهما بقيمة 185 مليار دولار في المتوسط من 2011 إلى غاية 2018؛ فحسب تقرير صندوق النقد العربي بلغت نسبة الصادرات العربية إلى الصين بنسبة 47%، أما الصادرات الموجهة للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 20%، (صندوق النقد العربي، 2020، الصفحات 14-27) زادت الحاجة إلى آلية تأمين قرض الصادرات، لذلك سارعت هيئات تأمين قرض الصادرات بما فيها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إلى اتخاذ عدة إجراءات من أجل مواجهة تداعيات هذه الأزمة من خلال تكييف عملياتها مع متطلباتها من أجل تسهيل عمليات المصدرين، وضمان التغطية التأمينية اللازمة من المخاطر خلال هذه المرحلة الحساسة، وتسهيل عمليات حصولهم على التمويل اللازم؛ وتمثل هذه الإجراءات في:

✓ كمساعدة للمصدرين خلال هذه الأزمة، تم تسهيل الإجراءات الإدارية لحملة الوثائق، وتمديد أجال الإبلاغ عن عدم تسديد مستحققاتهم من طرف المستوردين المتفق عليها مسبقاً وفق الأجال المحددة، وتمديد فترة دفع المصدرين لأقساط التأمين لهيئات تأمين الصادرات، مع منح امتيازات وإعفاءات محددة من الأقساط ورسوم مختلفة، وكذلك تمديد شروط الائتمان للمشتريين؛

✓ الحفاظ على قدرة الصناعة لدعم التجارة، وذلك من خلال العمل على زيادة القدرة على التغطية في ظل هذه الأزمة وإعادة التأمين ورفع سقفوف الدول ونسب التغطية، وهذا من أجل دعم المصدرين والتجارة الدولية، حيث قامت وكالات ضمان الصادرات الأوروبية بتمديد تغطية المخاطر على المدى القصير من أجل مواجهة الأزمة؛

✓ دعم عمليات التمويل للمصدرين بشكل غير مباشر، وتقديم ضمانات مباشرة لهم تسمح بتمديد مدة القروض الممنوحة لهم خاصة ببعض المنتجات؛

✓ مساعدة المصدرين من خلال تزويدهم بالمعلومات عن المخاطر المرتقبة في ظل هذه الجائحة وتقديم سبل الوقاية والدعم، واستخدام تقنية الاتصال الرقمي للتواصل بشكل مباشر مع المصدرين لتوضيح استفساراتهم، والتعامل مع الوكلاء ومعالجو الحالات، وتقديم الحلول مباشرة عبر المنصة في حال إمكانية معالجتها عن طريقها؛

✓ التقليل من التخلف عن السداد وذلك من خلال إعادة هيكلة شروط السداد، بخفض نسب التخلف عن سداد القروض القائمة سواء بشكل مباشر، أو من خلال الاتفاق مع البنوك لتأجيل عمليات الدفع لفترة أطول، مع التنازل عن بعض الفوائد والرسوم؛

✓ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل إجراءات حصولها على التمويل من البنوك.

إن الإجراءات التي اتخذتها هيئات تأمين الصادرات تعتبر جد مهمة حيث قامت بتكييف آلية تأمين قروض الصادرات بما تتطلبه هذه المرحلة من أجل مساعدة المصدرين على مواجهة هذه الأزمة، وتعزيز العمليات الحمائية من المخاطر التجارية والسياسية بهدف دعم التجارة الخارجية، غير أن الأزمة كان لها أثر كبير على الاقتصاد العربي بشكل عام والتجارة العربية والمبادلات التجارية، لأنه لم يحسب لها حساب فقد اتصفت بالفجائية واختلفت عن باقي الأزمات، حيث بينت لنا النقص في عقود تأمين قروض الصادرات خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تشهدها الدول خلال هذه المرحلة، ومع احتمال امتدادها لفترة أطول فهذا يعتبر كتحدٍ كبير لهيئات تأمين الصادرات في حد ذاتها بسبب تأثرها بانعكاسات الأزمة على البنوك والسيولة والموازنة العامة كما سبق وذكرنا، فهيئات تأمين الصادرات هي ربحية يشترك في تمويلها بنوك

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد-19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

محددة فتأثير الأزمة على البنوك فهو بمثابة تهديد لسيولة هيئات تأمين الصادرات، كما يؤدي إلى انخفاض ربحيتها .

إن امتداد الأزمة لفترة أطول يؤدي إلى تصعيد خطر عدم سداد المستورد بسبب الإعسار الذي تسببت به، بالإضافة إلى انخفاض أنشطة الشركات والعمليات التجارية بسبب تأثرها بقطاع النقل والسفر، وتكبدها لخسائر معتبرة، وهذا يؤثر على عائدات المصدرين بشكل كبير وعدم إمكانية مواصلة أنشطتهم بسبب عدم توفر السيولة لديهم وحتى عدم قدرتهم على تسديد أقساط التأمين، ولجوءهم لطلب القروض من أجل إمكانية مواصلة عملياتهم التصديرية، وهذا يشكل ضغط كبير على هيئات تأمين الصادرات؛ كما يعتبر بمثابة تهديد لسيولتها في حال امتداد الأزمة لمدة طويلة. لذلك لابد من تكييف آلية تأمين قرض الصادرات بشكل يساعد على التحكم في مثل هذه الأزمات على المدى الطويل من خلال إجراء إصلاحات هيكلية تسمح بذلك.

كذلك بينت لنا هذه الأزمة أهمية التعامل الإلكتروني خصوصا في ظل مثل هذه الأزمات، لذلك لابد من تكييف عمليات تأمين الصادرات مع متطلبات الاتصال الإلكتروني، قصد تحقيق المرونة في التعامل وتسهيل وتسريع الإجراءات الخاصة بتأمين قروض الصادرات على نطاق أوسع وبأقل وقت ممكن.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أهمية آلية تأمين قروض الصادرات في تنمية التجارة الخارجية للدول العربية وذلك من خلال الجهود والأنشطة المبذولة من طرف هيئات تأمين الصادرات في سبيل تفعيل هذه الآلية، خاصة في ظل الأزمات التي تزيد من المخاطر التجارية وغير التجارية كأزمة كوفيد-19؛ حيث توصلنا للنتائج التالية:

للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات دور كبير في تنمية التجارة الخارجية العربية، ويعود ذلك للجهود المبذولة من طرف المؤسسة من أجل توسيع

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وأفاقه في ظل أزمة كوفيد-19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتحي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

عملياتها التأمينية لتشمل جميع المتعاملين من الدول العربية وتغطية المخاطر التجارية وغير التجارية التي تعرقل وتحد من المبادلات العربية، حيث بينت دراستنا نمو وتوسع في عمليات التأمين الموجهة للدول العربية المصدرة والمستوردة، وشملت التغطية التأمينية مختلف السلع والخدمات لكافة القطاعات، وزيادة في العقود السارية والالتزامات الخاصة بالتغطية من المخاطر التجارية وغير التجارية؛

هناك تطور ونمو في التجارة العربية في ظل تزايد الأنشطة التأمينية الخاصة بالتغطيات من المخاطر التجارية وغير التجارية وهذا يثبت فعالية تأمين قرض الصادرات بمختلف عملياته الموجهة لمختلف القطاعات الإنتاجية في توسع ونمو التجارة الخارجية للدول العربية؛

لقد أدت أزمة كوفيد-19 إلى تصعيد المخاطر التجارية وغير التجارية التي تعرقل التجارة الخارجية، حيث ساهمت في تراجعها، لذلك تم تكييف آلية تأمين قروض الصادرات مع متطلبات هذه الفترة الحساسة بتوفير التغطية التأمينية اللازمة، غير أنها تعتبر غير كافية على المدى الطويل نظراً للضغط الكبير على المحفظة المالية لهيئات التأمين، كما كشفت عن ضعف التوجه الإلكتروني وقصور عقود التأمين في تغطية مثل هذه الأزمات الفجائية.

لذلك لابد من تفعيل التأمين الإلكتروني مع متطلبات التجارة الخارجية، واستحداث وثائق تأمينية ذات طابع الكتروني، وضرورة تكييف العقود التأمينية خاصة بمثل هذه الأزمات الفجائية، وإقامة شراكة مع البنوك من أجل دعم التغطية المالية وإعادة التأمين، وإنشاء صندوق خاص بتغطية مثل هذه الأزمة بالتعاون بين هيئات تأمين الصادرات سواء العربية أو العربية.

دور تأمين قرض الصادرات في ترقية التجارة الخارجية للدول العربية وآفاقه في ظل أزمة كوفيد- 19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجاً- ط.د. بلفتي مليكة، د. مسكين عبد الحفيظ

المراجع والمصادر:

- 1.Bastin, j. (1978). *L'Assurance Credit dans le Monde Contemporain*. Paris.
- 2.Ketzner, J. (2007). *An Overview of Trade Credit Insurance, Business Credit*.
- 3.namaazone. (2020, 04 09). Retrieved 07 01, 2020, from namaazone: <http://bit.ly/2P4Zbpz>
- 4.Peter, J. (2010). *Trade Credit Insurance*. The World Bank.
- 5.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2018). *التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور*. الكويت.
- 6.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2017). *التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور*. الكويت.
- 7.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2019). *التجارة العربية السمات والاتجاهات*. الكويت.
- 8.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2020). *التجارة العربية السمات والاتجاهات*. الكويت.
- 9.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2019). *التقرير السنوي*. الكويت.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2014). *صناعة الضمان في الدول العربية والإسلامية والعالم*. الكويت.
11. خير الدين بلعز. (2012). *مساهمة خدمات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تحفيز حركة الاستثمار والتجارة العربية البينية- حالة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: الصناعة التأمينية ، الواقع العملي وآفاق التطوير* (صفحة 8). الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
12. صندوق النقد العربي. (2020). *آفاق الاقتصاد العربي*. الإمارات العربية المتحدة.
13. صندوق النقد العربي. (2020). *التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية*. الامارات العربية المتحدة.